مشاريع حل القضية الفلسطينية، وأزمة النظام السياسي الفلسطيني ١٩٦٥-٢٠١٠م

الدكتور محمد حسون
كلية العلوم السياسية
جامعة دمشق

مشاريع حل القضية الفلسطينية، وأزمة النظام السياسي الفلسطيني ١٩٦٥-٢٠١٠م

الدكتور محمد حسون
كلية العلوم السياسية
جامعة دمشق

مقدمة:

في العقود التي واكبت (النظام السياسي الفلسطيني) ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية توالت المبادرات والمشاريع والرؤى والأفكار التي تحاول أن تطرح حلولاً للقضية الفلسطينية التي اصطلح على تسميتها بعد عدوان حزيران ١٩٦٧م (الصراع العربي ــ الصهيوني) وهذا الكمّ من المشاريع والأفكار كان على الدوام يتحرك منطلقاً من اتجاه واحد، أعني من جهة العرب والفلسطينيين، دون أن نشهد، ولو لمرَّة واحدة، مبادرة أو مشروعاً «إسرائيلياً» جديّاً، باستثناء مشروع (الوطن البديل)، وما سوى ذلك لم يطرح أي مشروع إسرائيلي واحد حقيقي وجدّي، وكل ما قيل ويقال منذ مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١م وما قبله وإلى اليوم ليس سوى محاولة «إسرائيلية» لكسب الوقت وتخدير الطرف الفلسطيني والعربي، ريثما يتم استكمال إحكام القبضة ««الإسرائيلية»» على بقية الأرض في سياق مشروع التهويد.

والذين تبنوا هذه المشاريع (وهنا يأتي الحديث عن النظام السياسي الفلسطيني) كانوا ولا يزالون يراهنون على الموقف (الأمريكي ــ الإسرائيلي) وتجاهلوا عن عمدٍ ماهية الكيان الصهيوني نشأةً ووظيفة وإيديولوجيةً تربطه بالدور الاستعماري الأمريكي ــ

الغربي في المنطقة، وفي دائرة صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وليس من المبالغة الحديث عن ارتباط بعض هؤلاء (وجوداً واستمراراً) بمثل هذه المشاريع، وهذه بعض وجوه أزمة النظام السياسي الفلسطيني، وهؤلاء لم يكلِّفوا أنفسهم البحث عن جواب السؤال الملح وهو: كيف يمكن تمرير أو فرض هذه المشاريع (الحلول) على الطرف الآخر (الأمريكي ــ الإسرائيلي)؟ وما البدائل فيما لو فشلت هذه المشاريع (وهي قد ثبت فشلها)؟ وهل يعني فشلها بالضرورة فشل تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية ونظامها السياسي؟ وهل سبب هذا الفشل خلل في البرنامج الوطني الذي وجهت إليه اتفاقات أوسلو ضربة قاضية؟ أم هو فشل في أدوات وأساليب النضال؟ أم أن الفشل يكمن في طبيعة قوى الحركة الوطنية؟

في هذه الدراسة سنتناول مشاريع حل القضية الفلسطينية. وكيف تعاطى النظام السياسي الفلسطيني معها، ونتائج هذه المشاريع، وآثارها على الحالة الفلسطينية برمتها، وما إذا كان النظام السياسي الفلسطيني لا يزال قادراً على تجاوز أزمته، واستعادة دوره النضالي التحرري بعد كل هذه الإخفاقات والأزمات التي يعيشها.

أهمية البحث:

في الوقت الذي برهنت فيه الأحداث على فشل كافة المشاريع المطروحة لتسوية القضية الفلسطينية، وكذلك فشل النظام السياسي الفلسطيني في الاحتفاظ بدوره النضالي التحرري، بعد تعطيل مؤسساته وإلغاء برنامجه الائتلافي المعروف بـــ (الميثاق الوطني الفلسطيني)، وإغفاله وتهاونه في التمسك بثوابت الشعب الفلسطيني كان لابد من تسليط الضوء على هذين العنوانين (مشاريع التسوية، والنظام السياسي الفلسطيني) والعلاقة التي تجمعهما، وقراءة المسارات التي تحركت فيها القضية في سياق هذين العنوانين.

هدف البحث: يهدف البحث إلى كشف حقيقة مشاريع الحل لدى الجانب الفلسطيني والظروف التي قادت إليها، والدور الذي مارسه النظام السياسي الفلسطيني وطبيعة تعاطيه مع هذه المشاريع، وإلى أين وصلت؟ وأوصلت معها القضية الفلسطينية، وطرح رؤية للخيار البديل.

إشكالية البحث:

لا يزال (النظام السياسي الفلسطيني) ممثَّلاً بما تبقى من منظمة التحرير الفلسطينية المصادرة من قبل فريق فلسطيني معروف بخطه السياسي المتماهي مع الرؤية الأمريكية لخارطة (الشرق الأوسط الجديد) يراهن على إمكانية التوصل عبر رؤيته السياسية إلى تسوية يمكن أن ينشأ عنها (دولة فلسطينية) في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م، وقد قام هذا النظام السياسي بالتنكر لمشروع المقاومة في سبيل إقناع الطرف الأمريكي ــ الإسرائيلي بنهجه التسووي.

وعلى الرغم من النتائج الكارثية التي ألحقها هذا النهج بالقضية، إلا أنَّ هذا الفريق لا زال يكابر، ويصر على تمسكه بهذا المشروع الفاشل، وهو لا يكتفي بذلك، بل يسعى إلى فرض رؤيته وخياره على الشعب الفلسطيني، في عملية تزييف وخداع مكشوفة، رغم انخداع البعض بها.

فرضية البحث:

١- تعدَّدت مشاريع حل القضية الفلسطينية في عقود ما بعد النكبة عام ١٩٤٨م، وكلّها كانت تفتقر إلى العدالة وإلى المرجعية النزيهة وإلى غياب إرادة حل الصراع.. فهل تحقّقّ من هذه المشاريع ما يلبِّي الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية؟

٢- انشغل (النظام السياسي الفلسطيني) بهذه المشاريع، وهو ما انعكس على بنيته ووظيفته وحتى على شرعيته، فهل لا يزال هذا النظام ببنيته الراهنة وبرنامجه الراهن وفي ظل أزماته قادراً على حمل المشروع الوطني والحفاظ عليه؟ أم أن واقع الحال يشير إلى غير ذلك؟

منهجية البحث:

بما أن البحث يتناول مشاريع الحلول ودور النظام السياسي الفلسطيني منها فقد كان لزاماً اعتماد المنهج التاريخي القائم على التحليل العلمي الذي تناول هذه المشاريع وموقع منظمة التحرير الفلسطينية منها في سياق التحول التاريخي لهذه المنظمة وما طرأ على برنامجها السياسي من تحولات في ضوء قراءة تحليلية للأحداث.

تقسيم البحث:

يقسم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة.

يتناول المبحث الأول: مشاريع الحلول التي شهدتها القضية والظروف التي أفرزتها ونتائجها وآثارها على القضية الفلسطينية وعلى النظام السياسي الفلسطيني.

ويتناول المبحث الثاني: النظام السياسي الفلسطيني ممثلاً بـ (منظمة التحرير الفلسطينية) وكيف تعاطت مع مشاريع الحلول والأزمة التي تعيشها ومحاولة طرح خيار الخروج من هذه الأزمة.

المبحث الأول: مشاريع الحلول لدى الجانب الفلسطيني

شهدت خمسينيات القرن العشرين وستينياته نوعاً من الثبات الفلسطيني على أطروحات ما قبل النكبة[1]، أما سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، فقد شهدت سجالاً وصراعاً بين خطيَّن فكريِّن: الأول المتمسك بالثوابت وأطروحات ما قبل النكبة. والثاني يطالب

بالتعاطي مع المستجدات الراهنة وينشد تسوية تقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بقضية فلسطين[٢]. ومع هذا فإنَّ هزيمة ١٩٦٧ أيقظت الشعور الوطني الفلسطيني أكثر، ونبهته إلى ضرورة إحياء الهوية الوطنية الفلسطينية التي عانت من الإلغاء الإسرائيلي والاحتواء العربي.

ثم جاءت حرب تشرين ١٩٧٣م ونتائجها السياسية لتكون المحطة التي شهدت غلبة التيار المنادي بالتسوية السياسية، لاسيما وأنها قد سبقت بمشروع (المملكة العربية المتحدة) الذي أعلنه الملك حسين في آذار/ ١٩٧٢م، وهو ما دفع بعض القيادات الفلسطينية المتنفذة للمضي في مشاريع التسوية مخافة تجاوزها، وما كان يتحدث عنه في الخفاء صار معلناً، وبات من يقاوم دعوات التسوية ومشاريع الكيانات الافتراضية متهماً بالخروج عن الإجماع الوطني وعن شرعية منظمة التحرير الفلسطينية، والمتابع لهذه المشاريع يجد أن الكيان الصهيوني وحليفه الأمريكي والأوروبي لم يتقدموا بطرح أي مشروع حقيقي وجدي لتسوية القضية، ولو بالحد الأدنى من الحق الفلسطيني المشروع، واكتفوا إمَّا بإدارة الظهر لهذه المشاريع أو بالعمل على إدارتها في عملية تفاوضية لا مرجعية لها، ولا سقف زمني، ولا آليات: وكأنَّ التفاوض قد صار هدفاً بذاته. ونستعرض هنا أهم هذه المشاريع.

المطلب الأول: مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية:

كانت بداية هذا المشروع فكرة انبعثت من خلال شهادة الفلسطيني (سامي طه) التي أدلى بها في عام ١٩٤٦م أمام لجنة التحقيق البريطانية ــ الأمريكية التي توجهت إلى فلسطين في ذلك العام، وأصبحت على رأس توصيات تلك اللجنة التي قدَّمتها إلى الحكومتين المعنيتين، وكانت خلاصة الشهادة تقترح حلاً للنزاع بإقامة دولة واحدة ديمقراطية لسكان فلسطين الفعليين على قاعدة المساواة دون تفرقة بسبب العرق أو الدين.. الخ وهو ما أصبح معروفاً بـ (مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية وكذلك

طرح المشروع من الحزب الشيوعي في فلسطين المحتلة منذ حرب عام ١٩٤٨م وما يزال يتبناه إلى الوقت الحاضر. كما تبنَّت حركة فتح هذه الفكرة للإجابة على سؤال عن مشروعها السياسي، وطرح «نبيل شعث» هذه الفكرة للمرة الأولى في كلمة ألقاها في جلسة افتتاح مؤتمر «نصرة الشعوب العربية» الذي نُظِّم بمبادرة مشتركة بين حركة عدم الانحياز والمجلس العالمي للسلام في أواخر عام ١٩٦٧م في العاصمة المصرية القاهرة.

ثم أعيد طرح الفكرة من قبل صلاح خلف (أبو إياد) الشخصية المهمة في حركة فتح في مؤتمر صحفي عقده في ١٠/ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨، وأعلن فيه بأنَّ هدف الفلسطينيين الاستراتيجي هو دعم إنشاء دولة ديمقراطية على امتداد فلسطين التاريخية يعيش فيها العرب واليهود في وفاق كمواطنين على قدرٍ كامل من التساوي. وقد تبنَّى المجلس الوطني الفلسطيني الخامس (١-٤ شباط ــ فبراير/ ١٩٦٩م) هذا الهدف الاستراتيجي[٣].

وقد انتشرت هذه الفكرة لدى قاعدة حركة (فتح) التي قادت منظمة التحرير الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني منذ عام ١٩٦٨م، وخاصة بعد طرح الملك حسين مشروع (المملكة العربية المتحدة) في ١٥/ آذار/ مارس/ ١٩٧٢م، وهو ما قاد منظمة التحرير الفلسطينية بعد ذلك إلى تبنِّي مشروع النقاط العشر أو (البرنامج المرحلي) الذي طرحته الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ثم تبنته حركة (فتح) ومنظمتا الصاعقة، وجبهة التحرير العربية ورفضته الفصائل التي أَلَّفت «جبهة الرفض» وضمَّت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية، القيادة العامة، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة النضال الشعبي، وتسبَّب هذا المشروع في انشقاق سياسي داخل النظام السياسي الفلسطيني ظل يتفاعل بعد ذلك وخاصة على الساحة اللبنانية.

المطلب الثاني: مشروع الاتحاد الكونفدرالي:

يتحدث المشروع عن اتحاد كونفدرالي يضم كلاً من فلسطين الانتدابية (الضفة + غزة + أراضي ١٩٤٨ «إسرائيل» مع شرقي الأردن (المملكة الأردنية الهاشمية)، وقد ظهر هذا المشروع عقب خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من الساحة اللبنانية في أواخر عام ١٩٨٣[٤].

ويرى دعاة هذا المشروع وهم مجموعة من النخب السياسية الفلسطينية، وعلى رأسهم خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح السابقة أن هذا الحل وحده هو الكفيل بحل كافة قضايا الصراع، ويضربون على ذلك مثلاً بقضية اللاَّجئين التي ستتحول في سياق هذا الحل من مشكلة جماعية إلى مشكلة أفراد، ولتحقيق ذلك لابد من تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤) لعام ١٩٤٨م الذي يعطي الفلسطيني حرية الاختيار بين العودة أو التعويض، ويرون أن تأمين مثل هذه الحرية في الاختيار ينقل الطبيعة الجماعية لمشكلة اللاجئين إلى طبيعة فردية.

كما يرون أن الاعتراضات الصهيونية التي تقول إن السَّماح بعودة اللاجئين يعني القبول بالزوال التدريجي للغالبية اليهودية الحاسمة في دولة «إسرائيل»، وهو ما يتناقض مع الإيديولوجية الصهيونية، وسيؤدي في النهاية إلى تدمير الكيان الصهيوني ذي الغالبية اليهودية والطبيعة الصهيونية، بل إن «إسرائيل» ترفض حتى عودة لاجئي عدواني ١٩٥٦ و١٩٦٧م إلى الضفة وغزة والقدس بحجة أن الانفجار السَّكاني الفلسطيني سيكون هو الأخطر على يهودية الكيان الصهيوني وأمنه، ويرى أصحاب هذا المشروع أن هذه الاعتراضات ستنتهي بتطبيق الكونفدرالية وفق النموذج السويسري المتميز بالكانتون الذي لن يهدد النمطية المجتمعية الصهيونية/ اليهودية، لأن عودة اللاجئ الفلسطيني إلى بيته أو بلدته يجعله كأي مواطن آخر في الكونفدرالية يمتلك حق اختيار مكان الإقامة والعمل وحرية التنقل بما يتفق مع مصالحه وآماله

المستقبلية، وفي أي مكان في الاتحاد، وتتم عملية التصويت السياسي للبرلمان أو البلديات في الكانتون الذي سينتمي إليه.

أما بالنسبة للفلسطينيين المقيمين في الأردن، فإن الحل الكونفدرالي على النمط السويسري الذي يتميز بالكانتون كوحدة سياسية سيعفي الفلسطيني الذي يقرر البقاء حيث هو من العبء النفسي في تحدي الاختيار بين الهوية الأردنية حيث مصالحه، والهوية الفلسطينية حيث تلبي حاجاته العاطفية والوجدانية، فكل المواطنين في الاتحاد سيحملون جنسية واحدة هي جنسية الاتحاد. ويرون أن هذا الحل يشمل أيضاً اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في البلدان العربية.

كما يرون أن مشكلات المياه والحدود والاقتصاد ومشكلة الاقتصاد، ستحل فيما بعد وفق منهجية أن هذه المشكلات لن تبقى مشكلات حادة ومعقدة باعتبارها صراعاً بين دول وأعداء، تحكمهم منطلقات السيادة للدولة، وإنما تتحول إلى مشكلات مجتمع واحد، وقضايا دولة واحدة، يتم حلها بوسيلة العلم والتنمية وليس بالانتصار المسلح.

وأما بالنسبة للكرامة والثقافة الوطنية، فإن الكانتونات، وبحسب النخب السياسية في (منظمة التحرير الفلسطينية) تقدم حلاً راديكالياً يشمل مشكلة اللغات أيضاً، وأي استعراض للوضع في سويسرا يوضح ذلك، فالاتحاد هناك يقوم بين فرنسيين وألمان وإيطاليين وسويسريين ومع ذلك تتعايش اللغات.. الخ.

ويرى هؤلاء أن مشكلة الأمن ستتحول وفق الكونفدرالية على النمط السويسري من مشكلة بين دولتين أو أكثر لتصبح مسألة داخلية عادية كما هي في الدول الأخرى العادية.

ويذهبون أخيراً إلى أن مشروع الكونفدرالية المذكورة يجب أن يتم بمقتضى روحية وتوجيه الشرعية الدولية التي تشمل كل قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالمسألة

الفلسطينية وبالتطبيق الحرفي لها، وذلك بدءاً من قرار التقسيم رقم (١٨١) المتخذ عام ١٩٤٧ وما بعده حتى الآن(٥).

وهذا المشروع لم يلق اهتماماً كبيراً في حينه من جانب النظام السياسي الفلسطيني لما كان يمكن أن يترتب عليه من مواقف من الجانب الأردني الذي يرى فيه مقدمة لتغييرات جذرية في بنيته نظراً للوجود الفلسطيني الكبير شرقي الأردن كما أن تاريخ العلاقة (الأردنية ــ الفلسطينية) على المستوى الرسمي لا يحتمل هزّات بحجم هذا المشروع، لاسيَّما أن أحداث أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠م لا زالت ماثلة للعيان.

إضافة إلى أن «إسرائيل» فيها (وهم الأغلبية) من يتبّنى فكرة (الوطن البديل) بمعنى أن يكون الأردن وطناً للفلسطينيين على حساب الأردن، أو (الخيار الأردني) وهو إلحاق فلسطين بالأردن بحيث يحكم الأردنيون الفلسطينيين على حساب حقهم في الدولة والكيان فوق أرضهم، وهذا ما يلاحظ في التعامل الإسرائيلي مع القضية الفلسطينية، حيث تسعى «إسرائيل» إلى حذف واحد من الكيانات المفترضة غربي وشرقي نهر الأردن أي (الكيان الإسرائيلي، الكيان الأردني، والكيان الفلسطيني) وذلك من خلال دمج الكيانين الأردني والفلسطيني في كيان واحد، وليس لدى «إسرائيل» مانع من قبول فكرة الوطن البديل أو الخيار الأردني، وهذا ما دعا مؤخَّراً اللجنة الوطنية للمتقاعدين العسكريين في الأردن لإصدار بيان للأردنيين (الشرفاء) بحسب نص البيان للتحذير من هذه الفكرة ويضعون تصوّراً لطبيعة العلاقات الأردنية ــ الفلسطينية كإجراء وقائي ضد هذه الفكرة(٦).

المطلب الثالث: مشروع البرنامج المرحلي (١٩٧٣ - ١٩٧٤)م:

جاء هذا المشروع كرد فعل من النظام السياسي الفلسطيني على مشروع (المملكة العربية المتحدة) الذي قَدَّمه الملك حسين عاهل الأردن في ١٩٧٢/٣/١٥م والذي

افترض بموجبه أن تصبح المملكة الأردنية الهاشمية مملكة عربية متحدة، وتُسمَّى بهذا الاسم على أن تتكون من قطرين:

أ- قطر فلسطيني ويتكون من الضفة الغربية وأي أرض فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام إليها.

ب- قطر أردني ويتكون من الضفة الشرقية.

على أن تكون عمَّان العاصمة المركزية للمملكة وفي الوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الأردن وتكون القدس عاصمة لقطر فلسطين، وأن يكون الملك هو رئيس الدولة (المملكة) الجديدة كما تحدث المشروع عن السلطات الثلاث القضائية التنفيذية والتشريعية.. الخ.

يقول صلاح خلف الذي كان يعد الرجل الثاني في حركة فتح في هذا الصدَّد:

«المسألة المطروحة اليوم، هي مسألة معرفة ما إذا كنَّا برفضنا لقبول أي شيء آخر غير تحرير فلسطين كاملة، مستعدون لأن نترك جزءاً من تركتنا إلى فريق ثالث؟ وهل من المعقول أن ندع الملك حسين يتفاوض باسم الفلسطينيين؟»[٧] كما أن مشروع (البرنامج المرحلي) جاء في أعقاب حرب تشرين ١٩٧٣ وبدء سريان مفعول سياسة «الخطوة خطوة» و«الاتفاقيات الجزئية المؤقتة» التي رسمها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق «هنري كيسنجر» وتبنَّاها الرئيس المصري الراحل أنور السادات ممَّا حفَّز القيادة الفلسطينية المتنفِّذة وشجعها لخوض التجربة آخذة في الاعتبار ميزان القوى المحلي والدولي، ودعوات بعض الأصدقاء في المعسكر الاشتراكي ــ وعلى رأسه الاتحاد السوفييتي للتسوية مع مراعاة المراحل، ومستفيدين من تجارب سبقت وتعاطت مع هذه السياسة ومنها تجربة الزعماء الصهاينة أنفسهم الذين قبلوا قرار التقسيم وإقامة (دولة إسرائيل) على جزء من فلسطين التي كانوا يطالبون بها كلَّها، وكذلك قادة الثورة الفيتنامية الذين قبلوا أثناء مؤتمر جنيف عام ١٩٥٤م تقسيم وطنهم

إلى دولتين بانتظار التغيير في ميزان القوى، ومطالبة من الفلسطينيين أن يتحرروا من عقدة أل «لا» التقليدية في الحركة الوطنية الفلسطينية منذ عام ١٩١٧م وحتى عام ١٩٤٧م. إذ ليس كل «نعم» هي بالضرورة خيانة في حال الاضطرار إلى تنازلات تكتيكية. وتمَّ إقرار البرنامج المرحلي من قبل الدورة الرابعة للجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في عام ١٩٧٣م وهي أول من بادر إلى طرحه والدعوة إليه(٨).

وقد تبنَّت كلٍّ من حركة «فتح» و«الجبهة الديمقراطية» وتنظيم الصاعقة ــ وتنظيم جبهة التحرير العربية هذا المشروع في حين رفضته باقي فصائل منظمة التحرير الفلسطينية لاعتقاد هذه الفصائل أنَّ هذا المشروع يأتي على حساب الحق الفلسطيني في كل فلسطين باعتباره يؤسس لسلطة وطنية في أي جزء يتم تحريره من فلسطين في الوقت الذي كانت هذه الفصائل ترفع شعار تحرير فلسطين كل فلسطين من النهر إلى البحر دونما تنازل عن أي ذرة تراب من أرض فلسطين.

ويقول صلاح خلف (أبو إياد) معقباً على أحداث الأردن المأساوية (٩٧٠-١٩٧١): «إن الثورة الفلسطينية لا تستطيع الاعتماد على أي بلد عربي لتضمن لنفسها ملاذاً آمناً وقاعدة لعملياتها ضد إسرائيل. فلابد لنا أن نمضي قدماً نحو المجتمع الديمقراطي التعددي الذي نحلم به، وأن نقيم دولتنا الخاصة حتى ولو على بوصة من فلسطين»(٩).

ويقول أصحاب هذا البرنامج: إنهم جاؤوا في فترة بالغة الدقة من تاريخ النضال الوطني الفلسطيني، تزاحمت فيها مشاريع «الكيان الفلسطيني» في سياق سعي بعض الأنظمة العربية لتأهيل نفسها طرفاً مشاركاً في التسويات الثنائية، وهي أيضاً فترة توسطتها حرب تشرين ١٩٧٣م التي لم تَقُد حالة شبه التوازن الناجمة عنها ميدانياً (عسكرياً) إلى نتائج متوازنة سياسياً، حيث أصدر مجلس الأمن في ١٩٧٣/١٠/٢٢م القرار رقم (٣٣٨) الذي يعيد تأكيد الأسس التي تضمنها قراره السابق رقم (٢٤٢)

ويدعو إلى تنفيذها ويحث على الشروع فوراً في (مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط) وإثر صدور هذا القرار جرت مشاورات أمكن في ختامها الاتفاق على عقد مؤتمر جنيف تحضره الدول العربية المحاربة بالإضافة إلى «إسرائيل» تحت راية الأمم المتحدة، ويرأسه كلٌ من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وبهذا تحقق (الإشراف الملائم) الذي تحدَّث عنه القرار (٣٣٨)[١٠].

كما أنها تقع في فترة بين مشروع «المملكة العربية المتحدة» الذي يعني مصادرة التمثيل الفلسطيني المستقل وقمة الرباط العربية ١٩٧٤م التي كرَّست وحدانية التمثيل بعنوان «منظمة التحرير» وفتحت الطريق للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في محفل الأمم المتحدة في عام ١٩٧٤.

ويقول أصحاب هذا النهج من بعض الفصائل الفلسطينية السابقة الذكر إن هذه الإنجازات أتت كثمرة لتضافر ثلاثة عوامل: حرب تشرين، وصمود المقاومة الفلسطينية، ونهوض الحركة الجماهيرية في الأراضي المحتلة والتفافها حول منظمة التحرير الفلسطينية، والبرنامج السياسي الذي تفاعلت معه هذه الحركة (ويعنون به البرنامج المرحلي) على الرغم من وجود كتلة الرفض في الجهة الأخرى.

ويقولون: إنه للمرة الأولى ينبثق برنامج عن تشخيص دقيق لواقع الشعب الفلسطيني، ويلخصون خطة العمل التي يدعو إليها البرنامج المرحلي على النحو التالي:

«إن على الثورة الفلسطينية أن تركز قواها وتحدد اتجاه ضربتها الرئيسية في المراحل الراهنة باتجاه النضال من أجل تحرير المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وضمان حرية تقرير المصير للشعب الفلسطيني في هذه المناطق، بمعنى حقه في الاستقلال الوطني والتخلص من الإلحاق والوصاية الهاشمية، إن إنجاز هذا الهدف سوف يعجل نهوض الحركة الوطنية الديمقراطية الموحدة

للشعبين الفلسطيني والأردني في شرق الأردن، ويمكِّن من نجاحها في إقامة نظام وطني ديمقراطي. وهذا التطور بدوره سوف يفتح الطريق أمام إعادة وتجديد الوحدة بين الشعبين والضفتين على أسس جديدة، وطنية وديمقراطية، تقوم على المساواة الإقليمية والاختيار الطوعي الحر، وتضمن صيانة الشخصية الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني، ويوفر ذلك الشروط المحلية لقيام قاعدة ارتكاز متينة تتيح تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني (وكذلك الأردني بالطبع) لمواصلة النضال المناهض للصهيونية من أجل فلسطين حرة ديمقراطية موحدة يتمتع شعب فلسطين العربي في ظلها بكامل حقوقه القومية في وطنه»[١١].

وعلى الرغم من أن برنامج النقاط العشر المرحلي كان يدعو إلى «إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها» إلاَّ أنه كان يفسح في المجال أيضاً لقيام القيادة الفلسطينية، بإجراء الاتصالات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، وهو ما عبّر عنه البند العاشر إذ ورد: «تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكِّن من تحقيق هذه الأهداف».

وكان هذا البند الذي يسمح «بالتكتيك» أي بالاتصالات والإجراءات اللازمة هو جوهر الموضوع الذي تريده القيادة الفلسطينية[١٢].

وقد احتدم السجال في الساحة الفلسطينية حول هذا البرنامج بين مؤيديه ومعارضيه عبر الوسائط الإعلامية وتجدد مع دعوتي وزير خارجية مصر محمد حسن الزيَّات في أواسط حزيران/ ١٩٧٣م من نيويورك في مجلس الأمن، وفي أحاديث لاحقة إلى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط تتضمن:

أ١- إقامة دولة فلسطينية في نطاق مشروع التقسيم وبموجب قرار الأمم المتحدة ذي الصلة (١٨١).

ب- يجري التفاوض حول هذه التسوية بين مختلف أطر النزاع.

جـ- إن للفلسطينيين وحدهم إذا شاؤوا أن يقبلوا أو يرفضوا هذا الحل.

وبعد ذلك بأيام قليلة جاءت دعوة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة[١٣]، وورد فيها:

أ- المطالبة بتسوية تقوم على قرار التقسيم رقم (١٨١).

ب- إقامة دولة فلسطينية تشمل الضفة الشرقية لنهر الأردن إضافة إلى القسم الذي كان من نصيب العرب وفقاً لقرار التقسيم.

وقد سبق للرئيس التونسي السابق "حبيب بورقيبة" أن طرح أثناء جولته في المنطقة عام ١٩٦٥م مسألة الاعتراف بـ «إسرائيل» والصلح معها، وقد ووجه في حينه بالرفض والإدانة.

وقد تذرعت التيارات التي تبنت هذا النهج بالواقعية والعقلانية، ونبذ التزمُّت في نفس الوقت الذي لم يكن معروضاً على المنظمة أي عرض من قبل الكيان الصهيوني أو الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لتسوية قضية الصراع في الشرق الأوسط.

وازدادت حدة الانقسام في الساحة الفلسطينية التي انقسمت إلى تيارين رئيسيين تيار يجمع القدس والفصائل التي تدعو للتسوية، وتيار آخر معارض ومناقض لهذه الدعوة، وقد أعطى توقيع مصر اتفاقيات كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني دفعاً قوياً لتيار التسوية الذي قبل بإقامة الدولة الفلسطينية المنشودة في الضفة وغزة، عبر برنامج النقاط العشر أو كما يُسمَّى رسمياً «البرنامج المرحلي للعمل الوطني» الذي أقرَّه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة المنعقدة في القاهرة في الفترة ١-١٩٧٤/٦/٨ والذي طوى جملة من الثوابت وفتح الباب واسعاً لطي ثوابت أخرى أقرت في برامج لاحقة صادقت عليها الهيئات الفلسطينية مقابل قرار عربي باعتبار المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني، وقبول المنظمة

بمنزلة عضو مراقب في الأمم المتحدة. وكان الأمر كما وصفه الدكتور طلال ناجي[١٤]:

«فقد بدأت مرحلة المقايضة بعد إقرار البرنامج المرحلي، وهي مرحلة كان لابد لها أن تظهر وتتموضع في النهج والممارسة السياسية والكفاحية، فالحركة الوطنية الفلسطينية، ورغم البهرجة الإعلامية والشعاراتية، وما استثارته من صراعات مسلحة داخلية وفلسطينية وعربية، وصراعات سياسية، لم تكن في حقيقة الأمر، وبمعنى أدق لم ترتق هذه الحركة إلى مستوى قوة تغيير فاعلة، ويمكن وصف هذا الوضع للثورة وقواها بالزائف. إن الوضع الذاتي ورغم قوة مفاعيل عناصره، كانت له كذلك أسباب موضوعية يأتي في مقدمتها التشابك مع النظام العربي الرسمي، الذي مثل الانخراط في لعبة «أخيل»[١٥] للثورة الفلسطينية، وقد حل هذا التشابك المعقد، خاصة في جزئه العلني في قمة الرباط عام ١٩٧٤م حيث قبلت منظمة التحرير الفلسطينية «أي الثورة» أن تكون الشريك الصغير في «اللعبة»[١٦].

المطلب الرابع: مشروع الدولتين:

يقوم المشروع كما تصورته القيادة الفلسطينية وعلى رأسها الراحل ياسر عرفات ومحمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية الحالي على مبدأ الفصل بين (دولة إسرائيل) والدولة الفلسطينية المفترضة على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢)، أي انسحاب «إسرائيل» من الضفة وغزة، وهو يشمل الفصل المادي والإقليمي والقومي، بحيث تقام دولة فلسطينية في (الضفة والقدس الشرقية وغزة) تكون مستقلة وقادرة من موقع الاختيار الحر على إقامة علاقات طبيعية مع دول المنطقة بما فيها «إسرائيل».

تمثل هذه الرؤية الدليل لدعاة نهج التفاوض سبيلاً أوحداً لتسوية الصراع، وفي المقابل ينقسم الجمهور (الإسرائيلي) بالنسبة إلى موقفه من هذه المسألة:

فمنهم من يؤيِّد فصلاً كاملاً، ويؤيد قيام دولة فلسطينية محدودة الأرض والسيادة، ويرون في هذا مصلحة كبرى لـ «إسرائيل» التي تعيش هاجس القنبلة الديمغرافية الفلسطينية، ومن هؤلاء (حزب العمل) الذي ألغى من دستوره الاعتراض على قيام دولة فلسطينية و«تيسيفي ليفني» زعيمة حزب (كاديما) هي الأخرى تنظر لهذا الحل وتعدّه الأفضل والأقل خطراً على «إسرائيل»، وذلك مقابل حل الدولة الديمقراطية لكل مواطنيها.

إنَّ غالبية الإسرائيليين يرغبون في الخروج من الصراع وترك الفلسطينيين يعالجون مشكلاتهم ويديرون أمورهم بعيداً عن أية التزامات إسرائيلية مع احتفاظ «إسرائيل» في الوقت نفسه بالسلطة المطلقة على الأمن والشؤون الخارجية، وكذلك الاحتفاظ بالقدرة الدائمة على تهديد الفلسطينيين، وإطلاق اليد «الإسرائيلية» في الإغلاق، والاجتياح والضربات (الوقائية) والمطاردة، وبأية إجراءات عقابية تراها «إسرائيل» مناسبة ضد الفلسطينيين(١٧).

واقع الأمر أنّ مشروع الدولتين وفق (رؤية بوش) إنما هي دعوة إلى إعادة صياغة الحقوق الفلسطينية المشروعة وغير القابلة للتصرف لتنسجم مع المصالح «الإسرائيلية»، بحيث يعطى الفلسطينيون (كياناً) أو (دولة) وفقاً للمقاييس «الإسرائيلية» تكون فاقدة للاستقلال والسيادة وتكون (وطناً قومياً للفلسطينيين) دون أن يكون لهم الحق في تقرير مصيرهم، وهو المصطلح الذي عرف بـ (الأرض مقابل السلام) أو (الحكم الإداري الذاتي المحدود).

وبحسب الكاتب الأمريكي «ستيفن وولت» فإن حلَّ الدولتين لابد من تطبيقه بطريقة تحمي «إسرائيل» من الهجمات الناجمة من أراضي دولة فلسطين الجديدة، فلا يمكن لأية دولة أن تتوقّع الأمان المطلق، وبطبيعة الحال فإن الإسرائيليين يريدون التأكد من أن دولة فلسطين لن تصبح معقلاً للهجمات الإرهابية المكثفة ضد إسرائيل»(١٨).

ومع هذا فإن غالبية الإسرائيليين لا تقبل هذا الطرح، ولا ترى الحل إلاَّ من خلال فرض مشروع (الوطن البديل) وهو الذي يتضمن مشروع (الترانسفير) الذي يعد المشروع الصهيوني الوحيد تجاه الفلسطينيين بحيث لا يتواجد من النهر إلى البحر سوى اليهود فقط فـ «إسرائيل» غير مستعدة حتى لتقديم الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية التي يطالب بها فريق (التسوية) الفلسطيني وموقفها هذا غير قابل للتطور أو التغيير، وبالعكس فإن المجتمع الإسرائيلي يجنح بشدة نحو التطرف مما يباعد كل يوم إمكانية هذه التسوية.

ورأت دراسة أعدها «معهد بيغن ــ السادات للدراسات الاستراتيجية في إسرائيل» أن التوصل إلى اتفاق سلام إسرائيلي ــ فلسطيني لا يبدو أمراً ممكناً في المستقبل، وفي رأي كاتبها «غيورا آيلان» الذي شغل منصب رئيس مجلس الأمن القومي في الكيان الصهيوني، أن مشروع الدولة الفلسطينية كما هو مطروح في حل الدولتين غير قابل للحياة، ما يستدعي البحث عن بدائل أخرى، مثل الحل الكونفدرالي وتبادل الأراضي»[١٩].

وبالرغم من كل هذه الحقائق المدعومة بالسلوك الإسرائيلي المستمر في مصادرة الأراضي الفلسطينية وعمليات التهويد وبناء المستوطنات إلاَّ أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لا تزال تصطدم بجدار الصد الإسرائيلي وتراهن على إمكانية التوصل إلى حل (الدولة الفلسطينية)!؟!

المطلب الخامس: اتفاق أوسلو والنظام السياسي الفلسطيني:

في مؤتمر مدريد للسلام لم يلاحظ تمثيلاً فلسطينياً مستقلاً، بل كان ضمن وفد أردني ــ فلسطيني مشترك، إضافة إلى أن التمثيل الفلسطيني قد اقتصر على فلسطينيي الداخل بدون القدس والشتات وبدون أية علاقة معلنة مع منظمة التحرير الفلسطينية ويندرج في إطار الوفد الأردني[٢٠]، وكان هذا الموقف مدخلاً لتقسيم الشعب الفلسطيني

الواحد وإخلالاً بصيغة تعريف الفلسطيني على المستوى الحقوقي. وتخلياً عن كون منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وفي ١٣ أيلول ١٩٩٣م تم التوقيع على اتفاقيات أوسلو بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بعد ٢٢ شهراً من انطلاق مسيرة التسوية التي ابتدأت في مدريد عام ١٩٩١م، تخللتها إحدى عشرة جولة من المفاوضات الثنائية، وعدة جولات من المفاوضات المتعددة[٢١].

وتمثلت الدوافع الفلسطينية من وراء المفاوضات السريَّة التي قادت إلى اتفاق أوسلو في عمق التحديات التي واجهت منظمة التحرير الفلسطينية التي شكَّلت بالنسبة لها تهديداً لشرعيتها إن لم يكن لوجودها ومن هذه التحديات تصاعد الدور السياسي لحركة حماس المعارضة لعملية التسوية. حيث بدت وكأنها تمثل البديل السياسي للمنظمة في الأراضي المحتلة، وكذلك تراجع الوضع الإقليمي والدولي للمنظمة بعد موقفها من الغزو العراقي للكويت في ٢ آب ١٩٩٠م.

فكان على المنظمة حتى تعود إلى بؤرة العملية السياسية المطروحة في المنطقة أن تبادر لتقديم تنازلات ومنها الاعتراف بـ «إسرائيل» وحقها في العيش في أمن وسلام والتزامها (أي المنظمة) بالعمل السلمي لحل الصراع بين الجانبين ونبذ (الإرهاب) واعتماد لغة الحوار والمفاوضات لحل كل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة.

وبناءً على هذا الموقف الذي اتخذته المنظمة في ١٩ أيلول ١٩٩٣م فقد اعترفت حكومة «إسرائيل» بها كممثل للشعب الفلسطيني، ووافقت على التفاوض معها في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

وهنا كان الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني للتفاوض معه في إطار عملية السلام دون أي اعتراف من قبل «إسرائيل» بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ودون أية التزامات، وكأنَّ الاعتراف بالمنظمة صار هدفاً في حد

ذاته، وهذا ما حدث بالفعل بعد ذلك، إذ أن الاعتراف لم يعط لمنظمة التحرير الصفة التمثيلية الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطيني، وبالتالي فإنه أبقى الباب مفتوحاً لإنكار هذه الصفة التمثيلية في الوقت الذي تراه «إسرائيل» مناسباً. ويؤكد بعض الخبراء والباحثين على اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بالدولة «الإسرائيلية» بأنه اعتراف لا يمكن الرجوع عنه إذ أن اتفاقية «مونتفيديو» عام ١٩٩٣م تشترط عدم الرجوع عن الاعتراف بالدول، في حين أن اعتراف حكومة إسرائيل بـ منظمة التحرير الفلسطينية كان مجرد اعتراف بمنظمة أو هيئة سياسية، وهو اعتراف واقعي ويمكن الرجوع عنه لأن المنظمة ليست دولة(٢٢).

كما أن «إسرائيل» علَّقت اعترافها بالمنظمة على شرط تحقيق التعهدات والالتزامات الواردة في خطاب اعتراف المنظمة بـ «إسرائيل»، وإذا لم تلتزم المنظمة بهذه التعهدات لسبب أو لآخر فإنه يمكن سحب هذا الاعتراف.

وهنا نجد أن «إسرائيل» قد تعاملت مع منظمة التحرير كتنظيم سياسي يمثل الفلسطينيين في المفاوضات، وليس ككيان سياسي وممثل شرعي ووحيد لكل الفلسطينيين، وأن هذا التمثيل سينتهي واقعاً حال انتخاب المجلس الذي سيمثل فلسطيني (الضفة وغزة) فالمجلس وفقاً للاتفاق (الإسرائيلي ـ الفلسطيني) هو الممثل للشعب الفلسطيني في غزة والضفة وليس منظمة التحرير.

وهذا الانقلاب على دور منظمة التحرير الذي قامت به قيادة المنظمة نفسها جاء من أجل تكييف مجمل الأوضاع الوطنية الفلسطينية مع استحقاقات اتفاقيات أوسلو الذي مهَّد لتحولات جذرية واسعة في النظام السياسي الفلسطيني لعلَّ أبرزها قيام سلطة فلسطينية لأول مرة في التاريخ الفلسطيني الحديث على جزء من إقليم فلسطين التاريخية.(٢٣)

وجاء تشكيل سلطة (الحكم الذاتي) ليضيف عاملاً جديداً من عوامل إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية حيث أخذت السلطة تعمل على استيعاب مؤسسات ودوائر المنظمة وكذلك الاتحادات الشعبية في وزاراتها وأجهزتها مما أدّى إلى تهميشها وإلى تحويلها أو تحويل ما تبقى منها إلى ملاحق بإدارات وأجهزة السلطة وتم تغييب المجلس المركزي، وفقدت اللجنة التنفيذية على خلفية إسقاط البرنامج السياسي المشترك دورها الذي أصبحت مرجعيته اتفاقيات أوسلو(٢٤).

وباتت المشكلة في أن الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة بنظامها السياسي فشلت في تحقيق المهام الوطنية التحررية التي نشأت من أجلها، بل باتت غير قادرة على صون منجزاتها التي تحققت لها عبر مسيرتها النضالية.

المطلب السادس: رؤية الدولة ثنائية القومية:

في أعقاب الفشل الذي وصلت إليه فكرة مشروع الدولتين من خلال نتائج اتفاقيات أوسلو الكارثية على الشعب الفلسطيني وتراجع إمكانية ولادة دولة فلسطينية في الحدود الدنيا التي توافق عليها الفلسطينيون ولو مرحلياً، فقد عاد الحديث من جديد عن صيغة معدَّلة عن صيغة الدولة الديمقراطية العلمانية، وهي صيغة الدولة ثنائية القومية، وقد تبنَّى نخبة من المثقفين الفلسطينيين هذه الفكرة، فقد طرح «سري نسيبة» عام ١٩٨٧م سيناريو افترض فيه أن «إسرائيل» لن تنسحب من الأراضي المحتلة، وأن على الفلسطينيين أن يطلبوا من «إسرائيل» أن تضم تلك الأراضي إليها، الأمر الذي يؤدي إلى أن يعيش الفلسطينيون في دولة ذات حكم عنصري بحكم الواقع (Apartheid) وعليهم أن يناضلوا لنيل حقوق متساوية مع الإسرائيليين، وأن يصبحوا كالمواطنين الإسرائيليين. ويتوقع نسيبةً أن يشكل العرب سنة ٢٠٢٠ أغلبية سكانية على اليهود غربي نهر الأردن، وبذلك يتمكنون من السيطرة على الكنيست وبقية مؤسسات الحكومة، فيصبحوا قادرين على تمرير قانون عودة اللاجئين الفلسطينيين إذا اختاروا

ذلك، وفي مثل هذه المرحلة تتحول (فلسطين ــ إسرائيل) إلى دولة ثنائية القومية بالمعنى الكامل للكلمة[٢٥].

وفي السياق ذاته يندرج رأي الأستاذ «برهان الدَّجاني» المفكر والخبير الاقتصادي الفلسطيني، الذي يدعو إلى بقاء فلسطين موحدة، ويرى أن أي حل منتظر يجب أن يحافظ على هذه الصيغة من دون فصل الدولتين إحداهما عن الأخرى[٢٦].

ويرى «ادوارد سعيد» أن «التحدي هو إيجاد طريقة سلمية للتعايش كمواطنين متساويين في الأرض نفسها»[٢٧] ويشترك الباحثان «أسعد غانم» و«سارة أوزاكي لازار» في الرؤية ذاتها ويتصوران حلاً بديلاً عن حل الدولتين، ويريا أن المجتمعين المحليَّن العربي الفلسطيني واليهودي الإسرائيلي يمكن أن يعيشا جنباً إلى جنب ويمارسا حكماً ذاتياً خاصاً بكل منهما في شؤونه الداخلية ــ الثقافية واللغوية والدينية على أن يشتركا في اقتسام السلطة والسيادة على كامل ما سميا (فلسطين ــ أرض إسرائيل) وتكون القدس عاصمة للدولة المنشودة[٢٨].

ويرى المفكر العربي عزمي بشارة أن يشكل العرب الفلسطينيون في الضفة وغزة مع فلسطينيي الـ ٤٨ كياناً سياسياً فلسطينياً واحداً ضمن كيان سياسي أكبر ثنائي القومية فيه كيان سياسي يهودي وكيان سياسي عربي يشكلان معاً كياناً يهودياً ــ عربياً ذا برلمانيين من جهة وبرلمان مشترك من جهة أخرى، ويمضي بشارة في رأيه فيقول: «وأنا لا أتحدث هنا عن دولة ديمقراطية علمانية، وإنما عن دولة ثنائية القومية، أي عن نظام شبه فدرالي بين كيانين قوميين، وقد تصاعدت في الأونة الأخيرة الأحاديث حول هذه الرؤية[٢٩] ومن وقت لآخر يلوِّح بعض ممثلي النظام السياسي الفلسطيني بورقة الدولة الواحدة مزدوجة القومية كبديل عن الفشل الذي وصلت إليه مفاوضات حل الدولتين، على الرغم من أن حل الدولة الواحدة يعد وبكل المقاييس أبعد منالاً وأصعب تحقيقاً من حل الدولتين، ويظل فكرة مشوَّهة أو خيالية التصور، إذ أن الدولة

الواحدة (المفترضة) لن تقوم على أساس قوميتين تتشاطران الأرض نفسها على أساس تعاوني متساوٍ، لكنها ستكون دولة ينعم فيها البعض (اليهود) بالحريات الليبرالية والامتيازات الديمقراطية مع استمرارهم في الخوف بشأن أمنهم، في حين يُحرم الآخرون (العرب) من الحريَّة والحقوق المتساوية والأمن على حدٍّ سواء(٣٠).

وبكلمات أخرى إذا قامت دولة واحدة في المستقبل للإسرائيليين والفلسطينيين سوَّية فإنها لن تقوم على التعايش المتساوي، بل على علاقات تتسِّم بالسيطرة من جهة، والمقاومة من جهةٍ أخرى.

مما تقدّم يتبين لنا أن كل مشاريع التسوية التي طرحت لحل القضية الفلسطينية وصلت إلى طريق مسدود وسجلت فشلاً ذريعاً، ولم يجن منها الشعب الفلسطيني سوى المزيد من المعاناة على الصعيد الحياتي، وأما على صعيد المشروع الوطني التحرري فقد تعرض هذا المشروع لضربة قاصمة، وخاصة بعد اتفاقات أوسلو ونتائجها الكارثية على قضية الشعب الفلسطيني ونضاله من أجل استرداد حقوقه المشروعة المتمثلة في قيام دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني.

المبحث الثاني

أزمة النظام السياسي الفلسطيني

المطلب الأول: نشوء النظام السياسي الفلسطيني بعد نكبة عام ١٩٤٨م:

بعد نكبة عام ١٩٤٨م توزعت فلسطين بين احتلال إسرائيلي للقسم الأكبر من فلسطين الانتدابية بما يعادل ٧٨% من الأرض الفلسطينية وبقي ٢٢% منها هي الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قام الأردن بضم الضفة الغربية بما في ذلك (القدس الشرقية) وقامت مصر بإدارة قطاع غزة وإلحاقه بإدارتها المدنية، ممّا حرم الشعب الفلسطيني من ولادة كيان سياسي يحفظ له شخصيته وهويته وبعض أرضه. ولم يعد للفلسطينيين

الصفة التمثيلية على المستوى الدولي على الرغم من اعتراف الدول العربية فيما عدا الأردن بما سُمِّي «حكومة عموم فلسطين» التي أعلن عن تشكيلها أواخر عام ١٩٤٨م، وظلت قائمة من الناحية الرسمية حتى وفاة رئيسها «أحمد حلمي عبد الباقي» عام ١٩٦٣م، إلاَّ أن التمثيل العربي للشعب الفلسطيني بقي صورياً.

كذلك فقد تعامل المجتمع الدولي مع قضية الشعب الفلسطيني بوصفها قضية لاجئين لا أكثر، وإن كان ذلك لا يعني أن المجتمع الدولي قد أنكر على هذا الشعب وفي حدود الكيان الذي أشار إليه قرار التقسيم ــ تمتعه بالشخصية القانونية الدولية[٣١].

ولم تأخذ مسألة التمثيل الدولي للشعب الفلسطيني على المستويين العربي والدولي نصيبها من الاهتمام إلا بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. لذلك يُعَدُّ إعلان قيام هذه المنظمة في مؤتمر القمة العربي الثاني المنعقد في أيلول ١٩٦٤م في الإسكندرية حدثاً من أهم أحداث النضال في تاريخ الشعب الفلسطيني والصراع العربي ــ الصهيوني وقد جاء هذا الإعلان في عدة سياقات:

الأول: تصاعد الخطر الإسرائيلي وحاجة الدول العربية لمؤسسات فلسطينية تشارك في مواجهته.

الثاني: استجابة الدول العربية لحقيقة سياسية في أوساط الشعب الفلسطيني تستدعي قيادة نضاله لاسترجاع وطنه المحتل وحقوقه المغتصبة.

الثالث: قطع الطريق على بعض الأنظمة العربية وتحديداً (الأردن) الذي حاول التفرد بتمثيل الشعب الفلسطيني وما ترتب على هذا من خلافات عربية ــ عربية قادتها مصر في وجه المشروع الأردني (البديل)، ولذا كان الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر أقوى المؤيدين لقيام هذا الكيان السياسي الفلسطيني (أي منظمة التحرير الفلسطينية).

وتطوَّر الاعتراف بمنظمة التحرير إلى أن اعترف بها في القمة العربية السابعة في الرباط عام ١٩٧٤م ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني وفي العام نفسه صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٢٣٦) الذي يتضمن تأكيد الأمم المتحدة على الحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني، وحقه في استخدام جميع الوسائل التي تسمح بها قوانين الشرعية الدولية لتحقيق هذا الهدف.

ثم صدر في نفس العام القرار (٣٢٣٧) الذي نص على دعوة (منظمة التحرير الفلسطينية) للمشاركة في أعمال ودورات الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفة مراقب والمشاركة في كل المناقشات والمؤتمرات الخاصة بقضية الصراع العربي الصهيوني التي تجري تحت إشراف الأمم المتحدة بما في ذلك مؤتمر جنيف الخاص بالقضية الفلسطينية. وأصبحت القضية الفلسطينية من وجهة نظر غالبية الأعضاء في المنظمة الدولية ليست مجرد قضية لاجئين كما كان الأمر في السابق، بل قضية شعب له الحق في الوجود وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني[٣٢].

كما حصلت المنظمة على اعتراف واسع من جانب العديد من المنظمات الدولية الأخرى كمنظمة عدم الانحياز، والمؤتمر الإسلامي في قمة لاهور الباكستانية عام ١٩٧٤م ومنظمة الوحدة الأفريقية والذي جاء اعترافه سابقاً لاعتراف هيئة الأمم المتحدة[٣٣].

وعُدّت منظمة التحرير الفلسطينية بإطارها التنظيمي الإسلامي وبرنامجها السياسي (الميثاق القومي ثم الوطني) بمثابة الكيان التمثيلي والبيت الفلسطيني الجامع والوطن المعنوي للشعب الفلسطيني في الوطن المحتل والشتات، وحاضنة ورافعة لنضالات هذا الشعب بدأ معها الشعب الفلسطيني مرحلة جديدة من الكفاح على طرق تأكيد هويته وانتزاع حقوقه المغتصبة.

المطلب الثاني: النظام السياسي الفلسطيني بعد الغزو الصهيوني للبنـــان عام ١٩٨٢م والخروج من لبنان:

مرَّت منظمة التحرير الفلسطينية بمحطات ومسارات من الصعود والهبوط كـــان مـــن أخطرها على بنية المنظمة محطة أيلـــول ١٩٧٠م فـــي الأردن، ومحطـــة البرنـــامج المرحلي (برنامج النقاط العشر) في عام ١٩٧٤م، ثم محطة الخروج من لبنان في عام ١٩٨٢م الذي أدَّى إلى خسارة منظمة التحرير آخر مواقع المواجهة خـــارج الـــوطن وبالتالي فقدانها أحد أهم أوراقها في الصراع مع العدو الصهيوني، ممـــا عـــزَّز مـــن وجهة النظر التي كانت تشكِّك بجدوى الكفاح المسلح من قبل بعض الـــدول العربيـــة وبعض القيادات الفلسطينية وقد عبَّر عن هذا (الراحل) ياسر عرفات نفسه حين سُئل وهو يغادر لبنان عن وجهته وإلى أين سيذهب، فقال: إلى فلسطين.

ولا يفهم من هذه الإجابة على الرغم من ضرورتها المعنوية في ذلك الوقت سوى أنّه بات أكثر قناعة بخط التسوية أو (الاشتباك السياسي) على حد تعبير بعضهم في القيادة الفلسطينية[٣٤].

وفي هذا الصدد يقول محمود عباس: «في أحد الأيام قرأت خبراً في صـــحيفة محليـــة يفيد بأن يهود البلاد العربية أصبحوا يشكلون أكثرية سكان «إسرائيل» وفي هذه الفترة رفعت شعارين: **الأول** مطالبة الدول العربية بالسعي لإعادة اليهود الذين هـــاجروا أو هُجِّروا منها، **والثاني** العمل على الاتصال بالقوى «الإسرائيلية» لإجراء حوار معهـــا للوصول إلى السلام»[٣٥].

ثم كانت الانتفاضة الأولى (انتفاضة الحجارة) كـــانون الأول ١٩٨٧م والتـــي يـــرى الكثيرون أن مرحلتها قد تفوقت على جميع مراحل النضال الفلسطيني السابقة بتأكيدها على حيوية الشعب الفلسطيني وقدرته على الصمود وابتكار أشكال جديدة من النضال أمكنها أن تلحق بالعدو أفدح الخسائر.

وجاء القرار الأردني في تموز ١٩٨٨م القاضي بفك الارتباط مع الفلسطينيين وقطع الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية، وهو القرار الذي أنهى (الازدواجية) في تمثيل الشعب الفلسطيني، ومهَّد الطريق في تشرين الثاني ١٩٨٨م لإعلان الاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية في دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة في الجزائر، ممَّا فتح الباب على الحوار الأمريكي ــ الفلسطيني وأخرجه من الأدراج إلى سطح الطاولة، وتم تكليف السفير الأمريكي في تونس بهذه المهمة، وكانت (قضية الإرهاب) ويعنون بها (المقاومة) في مقدمة ما جرى بحثه، وفي حينه أكَّدت منظمة التحرير الفلسطينية أنها ضد كل أشكال الإرهاب، وأما النضال المشروع ضد الاحتلال فهو شيء آخر، وهو يستمد شرعيته من قرارات الأمم المتحدة ومن القوانين الدولية. وهكذا وجد الفلسطينيون، وعبر منظمة التحرير الفسلطينية، أنفسهم طرفاً أساسياً ورسمياً في أي حوار حول (صراع الشرق الأوسط).

ثم جاء الغزو العراقي للكويت في آب ١٩٩٠م (حرب الخليج الثانية) الذي يعد نقطة تحول مهمة في تاريخ الصراع العربي ــ الإسرائيلي، حيث استغلَّ الكيان الصهيوني الحرب وانشغال العالم بها، فانفرد بالشعب الفلسطيني بعيداً عن الاهتمام الدولي، وخضع الشعب الفلسطيني لوطأة حصار خانق، وتزامن ذلك مع الحصار المالي الذي تعرضت له منظمة التحرير الفلسطينية بسبب تأييد قيادة المنظمة للغزو، مما أحدث خللاً في مفهوم (التوافق والتضامن العربي) الذي يفترض أن يكون ركناً أساسياً من أركان العمل الفلسطيني، بحيث تظل المنظمة قاسماً مشتركاً بين الدول العربية مع تجنبها الدخول في المحاور الإقليمية. وهكذا وجدت المنظمة نفسها (لأول مرة) معزولة ومحاصرة من الأنظمة الإقليمية التي كانت تدعمها مالياً وسياسياً وهي ذات الأنظمة المحسوبة على محور التسوية (كمصر والسعودية) مما يعني المزيد من إضعاف هذه القيادة، لا سيما مع تصاعد قوة حماس وشعبيتها في الأرض المحتلة من

خلال الانتفاضة، وهذا ما لم تكن تحتمله قيادة المنظمة على المدى البعيد، ممَّا دفعها وبعجالة كبيرة نحو نهج التسوية[٣٦].

المطلب الثالث: منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة:

في الوقت الذي يفترض أنه ما زالت الحالة الفلسطينية تعيش مرحلة التحرر الوطني وتناضل لأجل الخلاص من الاحتلال والاستيطان لإقامة (الدولة العتيدة) في هذا الوقت وفي ظل اتفاقات أقل ما يقال عنها أنها زادت الوضع الفلسطيني تأزمًّا، قامت على أجزاء (لا زالت تحت الاحتلال) من هذه الأرض سلطة فلسطينية ذات بنية خاصّة، باتت هي المعنيَّة بحكم طبيعة (اتفاق أوسلو وتوابعه) في ظل الاحتلال عن إدارة شؤون أجزاء من الضفة وكامل قطاع غزة بعد إعادة الانتشار ومغادرة الاحتلال له في العام ٢٠٠٥م.

إلى ذلك ما زالت منظمة التحرير الفلسطينية رغم غياب دورها الإيجابي والاحتفاظ بها كغطاء على سياسات الأمر الواقع التي يمارسها الاحتلال وتمارسها قيادة السلطة في رام الله وبحكم الظروف التي تعيشها الساحة الفلسطينية المنقسمة على ذاتها، لا زالت هذه المنظمة نظراً لموازين العلاقات الإقليمية والدولية تحتل موقعها التمثيلي الديكوري للشعب الفلسطيني في مناطق تواجده كافَّة، الأمر الذي أوجد علاقة معقدة ما بين (المنظمة) كمؤسسة وفصائل، وبين السلطة الفلسطينية، وكذلك ما بين المنظمة والسلطة من جهة وبين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني من جهة أخرى.

وهذا التعقيد لعب دوراً في خلق صعوبات أمام دوائر البحث والتحليل للتعمق في دراسة طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وتطوره رغم أن هذا النظام قطع خطوات على طريق بلورة طبيعته اللاّحقة إن في التجربة التي سطرتها السلطة في قيام نظامها الرئاسي، أو في صياغة مشروع دستور الدولة الفلسطينية العتيدة.

وفي سياق ما سُمِّي بإدخال إصلاحات على أوضاع السلطة بهدف بلورة إطار سياسي فلسطيني أكثر استجابة للضغوط الأمريكية و«الإسرائيلية» فقد تم استحداث منصب رئيس وزراء في السلطة لغرض تقليص صلاحيات ونفوذ رئيسها آنذاك الراحل (ياسر عرفات) الذي اعتبر عقبة في طريق التسوية. وقد شجَّع على هذا التوجه الكثير من الأطراف الدولية لأن إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية يعني إضعاف الكيانية السياسية للتجمعات الفلسطينية في الشتات (اللاجئين) الأمر الذي يسهِّل مفاوضات الحل الدائم فيما يخص ملف اللاجئين باتجاه حل يقوم على التوطين والتأهيل خارج منطوق القرار (١٩٤) وهو ما عُبِّر عنه بـ (حل عادل ومتفق عليه).

وأثناء حملة (بوش الابن) الانتخابية أعلن في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس وزراء العدو الصهيوني (شارون) يوم ٢٥ تموز/ يوليو/ ٢٠٠٣م أن عباس نفسه قد التزم بتفكيك قوى المقاومة «وأن البشرى هنا هي أن رئيس الوزراء عباس قد صرَّح علناً أننا سنعمل معاً على تفكيك المنظمات الإرهابية بقطع الموارد المالية عنها، ولمنع الأقلية من تدمير تطلعات الأكثرية»[٣٧].

وفي غمرة انشغال فريق السلطة بخطة خارطة الطريق قام هذا الفريق بتعزيز مواقعه في السلطة، ومن ذلك استكمال صياغة مشروع المسودة الثالثة (المنقحة) لدستور (دولة فلسطين) واعتبرت مسودة أخيرة.

وقد جاء في الباب الأول: (الأسس العامة للدولة) مادة (٨):

«النظام السياسي الفلسطيني: ديمقراطي، نيابي برلماني يقوم على التعددية الحزبية السياسية، وكفالة حقوق المواطنين وحرياتهم، ومنها حرية تكوين الأحزاب وممارستها لنشاطها على أساس القانون. وتلتزم الأحزاب مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة عملاً بالدستور».

وقد خصّص الدستور بابه الثالث للحديث عن السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

المطلب الرابع: الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦م:

جرت الانتخابات التشريعية في الضفة والقطاع والقدس يوم ٢٠٠٦/١/٢٥م، وهي الثانية بعد اتفاق أوسلو وتشكيل السلطة الفلسطينية، حيث جرت الانتخابات الأولى عام ١٩٩٦م وكان من المفترض أن تجرى الانتخابات الثانية عام ٢٠٠٠م، غير أنها تعطّلت بسبب اندلاع الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) والاجتياح الصهيوني لمناطق السلطة.

وقد اعتمد في هذه الانتخابات (الثانية) التي شاركت فيها حركة حماس (للمرة الأولى) نظام انتخابي جمع بين نظام الدوائر ونظام التمثيل النسبي (نظام القوائم) مناصفة، وذلك استجابة لاتفاق القاهرة ٢٠٠٥/٧/١٧م، وتم زيادة أعضاء المجلس التشريعي من ٨٨ عضواً إلى ١٣٢ عضواً.

واتسمت هذه الانتخابات وبشهادة أكثر من تسعمائة مراقب أجنبي أشرفوا على سيرها بالشفافية والجدية، ممَّا يسجِّل إنجازاً للشعب الفلسطيني يدل على قدرته على إدارة شؤونه، وجاءت نتيجة الانتخابات مفاجئة على غير ما توقع الكثير من المحلّلين للأوضاع السياسية، وحصدت حركة حماس ٧٦ مقعداً إضافة إلى ٤ مقاعد للمستقلين، وحصدت حركة فتح ٤٣ مقعداً، وبقية المقاعد توزعت على ٤ قوائم، وعُدت نتيجة الانتخابات استفتاءً شعبياً على نهج المقاومة وعلى برنامج التغيير والإصلاح الذي رفعته حركة حماس شعاراً لها.

ومنذ اللحظة الأولى لإعلان النتائج أعلنت حركة فتح فيما يشبه الانقلاب على النتيجة رفضها للمشاركة في أية حكومة تشكلها حماس، وبأنها تفضل الانتقال إلى صفوف المعارضة[٣٨].

أما على صعيد العدو الصهيوني وقادته السياسيين فقد اتفقت مواقف التكتلات السياسية المختلفة على وصف فوز حركة حماس بـــ (الزلزال السياسي) ورفضت التعاطي مع الحركة طالما لم تعترف بالدولة اليهودية «إسرائيل».

وأما الإدارة الأمريكية فإنها رأت أن سيطرة حماس على قطـــاع غـــزة ولـــو عبـــر الانتخابات الديمقراطية يضر بالمصالح الأمريكية في المنطقة، ويـــشكل تهديـــداً لـــــ «إسرائيل» الحليف العضوي ذي الأهمية الخاصة في تحديد السياسة الأمريكيـــة فـــي الشرق الأوسط، وبحكام عرب هم على علاقة تفاهم تقليدية مـــع الولايـــات المتحـــدة الأمريكية[٣٩].

وعليه فقد تمكنت الإدارة الأمريكية على فرض الحصار السياسي الشامل على حركـــة حماس إضافة إلى الحصار الذي فرضته إسرائيل لإفشال الخط السياسي الذي تنتهجـــه الحركة وتمت ممارسة كل وسائل الضغط على السلطة الفلسطينية، وبـــالأخص علـــى حركة فتح لعزل حركة حماس، ووضع العراقيل تجاه أي تقدم نحو تـــشكيل حكومـــة وحدة وطنية، لحرمان حركة حماس من الغطاء السياسي الفلـــسطيني الاجتمـــاعي أو الأكثري، أو توفير حزام أمني سياسي فصائلي لوجودها في السلطة[٤٠].

وفي سياق الخطط لإسقاط حكومة (حماس) في غزة فقد نشرت جريـــدة النيويـــورك تايمز (The New York Times) تقريـــراً فـــي ٢٠٠٦/٢/١٤م عـــن خطـــة إسرائيلية أمريكية مشتركة تهدف إلى عزل السلطة في غزة والتسبب بمعاناة للـــشعب الفلسطيني تجبره على إسقاط حكومة حماس وإعادة فتح إلى السلطة[٤١].

وقد أخذت الإدارة الأمريكية التي يرأسها (جـــورج دبليـــو بـــوش) بمعظـــم الأفكـــار والتوصيات التي تقدمها مراكز الأبحاث المدعومـــة مـــن الجماعـــات الموالیـــة لـــــ «إسرائيل»، التي ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه قوى خطيرة تتمثـــل فـــي الإسلام الراديكالي، والدول التي تساند وتدعم الإرهاب[٤٢].

المطلب الخامس: حماس والنظام السياسي الفلسطيني:

ترى حماس أن ليس ثمة مشروعان في الساحة الفلسطينية، أحدهما وطني والآخر إسلامي، وترى أن هناك مشروعاً وطنياً واحداً له تلاوين مختلفة[٤٣].

وأن هذا المشروع سيظل وطنياً ما دامت البوصلة السياسية صحيحة، وما دامت أرضيته الفكرية والسياسية والأهداف الاستراتيجية التي يسعى إليها هي أهداف وطنية وترى أن النظام السياسي الفلسطيني نظام في طور التشكيل وأن التسوية عبر أوسلو فرضت شكلاً من النظام السياسي غير الطبيعي، لأن أولوية حركة حماس هي للتحرير وليس لإقامة سلطة.

وترى أن منظمة التحرير هي أصل النظام السياسي الفلسطيني بوصفها مشروعاً وطنياً وإطاراً تنظيمياً، وأن التسوية فرضت نظاماً سياسياً ثبت أنه عبء على الواقع الفلسطيني، وأن حماس تتعامل معه على أنه أمر واقع، وليس أمراً اختارته الحركة، ولو ترك لها أن تختار فهي بالتأكيد لن تختار الصيغة الحالية، ومع هذا فإن معيارها أن لا تغرق في هذا الواقع معتبرة إياه نقطة بداية وليس المنتهى، وأن إطاره السياسي (أوسلو) لن يكون إطارها، ولن يقيِّدها، وأن حماس جاءت لتغيِّر النظام السياسي وفق المشروع وحسب القواسم الوطنية التي يلتقي عليها المجموع الوطني الفلسطيني.

وعن موقفها من مبدأ الانتخابات وعلاقتها بالشرعية فإنَّ حماس تقول إنها تحترم الديمقراطية وترى أن الشرعية متعددة، فهناك شرعية الحق وعدالة القضية، وشرعية النضال، وشرعية الثورة والأهم هو شرعية الصدق والعطاء والتضحية.

فالشرعية النضالية تعزِّز شرعية صناديق الاقتراع، لكن في ظل الاحتلال فإن قاعدة الشرعية الأساسية هي الشرعية النضالية، وبأن الأولوية يجب أن تعطى للإطار الوطني الجامع بين الداخل والخارج وليس للسلطة وبأنها (أي حماس) تمارس دورها

في الحكومة والسلطة بالحد الذي يلزم لخدمة الناس وضرورات الواقع الفلسطيني تحت الاحتلال.

وترى حماس أن إعادة بناء منظمة التحرير هو المخرج لأزمة الوضع الفلسطيني السياسي الراهن إضافة إلى كونها المتمم للنظام السياسي الفلسطيني الحقيقي، والشكل الأهم الذي يوحِّد الداخل والخارج، يوحِّد الديمغرافيا الفلسطينية، ويوحد أيضاً البرنامج الوطني الفلسطيني بكل مفرداته، وليس فقط قضية الضفة وغزة، بل القدس وحق العودة واللاجئين.. الخ.

وعن مشروع الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧م ترى حماس أن هذا المشروع مقبول مرحلياً، طالما أن حوله توافق وطني(٤٤).

وقد قوبلت مواقف الحركة هذه والتي حاولت الحكومة التي شكلَّتها حماس في غزة أن تتبناها رفضاً شديداً من حركة فتح ومن رئيس السلطة محمود عباس الذي كان يرى أنه من الأهمية بمكان قبول والتزام (حماس) بكافة الاتفاقات التي أبرمتها منظمة التحرير الفلسطينية وبشروط الرباعية الدولية بما فيها الاعتراف بإسرائيل وأن تكون مقبولة دولياً، وقادرة على إيجاد حلول للأزمات السياسية التي تواجه الشعب الفلسطيني لكي يتعاطى معها(٤٥).

لقد كسرت الانتخابات حالة الاستئثار التي كانت سائدة والتي كانت تمارسها حركة فتح، لكنها أفرزت نظاماً فلسطينياً برأسين هما الرئاسة ورئاسة الحكومة، وفي ظل رفض حركة فتح العملي لنتائج الانتخابات إضافة إلى إصرار محمود عباس على أن تكون الحكومة مقبولة دولياً، وأن تكون قادرة على إيجاد حلول للأزمات السياسية التي تواجه الشعب الفلسطيني، ورفضت كل الفصائل تقريباً المشاركة في حكومة وحدة وطنية مع حركة حماس، تطوَّر الأمر إلى الأسوأ وصار هناك مرجعيتان في الساحة الفلسطينية هما: مرجعية الرئاسة ومرجعية الحكومة. ثم حكومتان واحدة في رام الله

والأخرى في غزة بعد تفرد حماس بغزة من خلال الحسم العسكري في ٢٠٠٧/٦/١٤م، ووجدت حماس نفسها وجهاً لوجه أمام التوافقية الدولية والإقليمية التي حكمت أفق الحل للقضية الفلسطينية بحدود الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧م.

وكان ذلك أسهل عليها وهي في موقع المعارضة، أمّا وأنها في السلطة وتتفرَّد بالسلطة التنفيذية وترتكز على أغلبية تشريعية فالوضع أكثر تعقيداً خاصَّة وأنه مطلوب منها أن تدير الصراع مع إسرائيل في ظل سلطة الرأسين والمرجعيتين والهوة السحيقة التي تفصل بينهما في ظل انسداد تام لأفق التسوية ساعد عليه الموقف الإسرائيلي المتعنِّت والرافض لكل مشاريع التسوية مدعوماً بالموقف الأمريكي المتواطئ، وفوق ذلك الانقسام الفلسطيني الذي ترك وخلَّف آثاره السلبية على مجمل الشأن الفلسطيني، وإصرار فريق أوسلو في السلطة على المضي في الرهان الخاسر على الموقف الأمريكي وعلى نهج المفاوضات العقيم.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩م ألغيت الانتخابات العامَّة التي كانت مقررة لكل من رئاسة السلطة والمجلس التشريعي في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠م، وذلك بسبب حالة الانقسام والفشل الذي وصلت إليه جهود المصالحة.

وجميع الفاعلين داخل الحقل السياسي الفلسطيني يعترفون بأن إطالة أمد الانقسام ألحق الضرر الفادح بالمصالح الوطنية الفلسطينية، وأن هذا الانقسام والاستقطاب يستمد قوته من مصدرين اثنين على نحوٍ خاص:

١- شلل المؤسسات الوطنية الفلسطينية (منظمة التحرير الفلسطينية) الذي يجعلها عاجزة عن التوسط في الصراعات والخلافات السياسية وحلَّها.

٢- التدخل الخارجي والتلاعب بمكونات الحقل الوطني الفلسطيني السياسية والأمنية والمالية، ومن طرف فاعلين إقليميين ودوليين على حدٍّ سواء ولا حاجة للقول بأن

الانقسام الجغرافي السياسي داخل الحقل السياسي الفلسطيني لا يمكن إنهاؤه إذا لم تجرِ معالجة هاتين القضيتين[٤٦].

وعلى الرغم من الحراك البطيء الذي شهدته الساحة الفلسطينية في ظل استمرار فرض الحصار على غزة والعدوان الإسرائيلي اليومي على الأرض الفلسطينية من خلال المصادرة والتهويد وعلى الإنسان الفلسطيني قتلاً واعتقالاً، وفي أجواء الفشل البيِّن لمسار التسوية وخيار المفاوضات، والتظاهر الأمريكي بالعجز أمام الحكومات «الإسرائيلية» المتعاقبة والرافضة لكل أشكال التسويات التي تعترف بالحد الأدنى من الحق الفلسطيني إلاَّ أن كل ذلك لم يؤديَّ إلى كسر الجمود في المشهد السياسي الكلي للواقع الفلسطيني، فقد استمرت حالة التشرذم والانقسام، ولم يتم التوصل إلى مصالحة تؤدي إلى حلحلة النقاط الجوهرية العالقة المرتبطة بإعادة ترتيب البيت الفلسطيني وتحديد أولوياته، بما في ذلك إعادة بناء أو إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتشكيل حكومة وفاق وطني، وإصلاح الأجهزة الأمنية.. الخ.

وحالة الانقسام هذه ما زالت تؤثر سلباً على مجمل المشروع الوطني وعلى النضال الفلسطيني محلياً وعربياً ودولياً[٤٧].

وما لم تتمكن القوى الحريصة على الوحدة الوطنية من الاستقواء بالضغط الشعبي لعزل القوى ذات المصالح المرتبطة باستمرار وضع الانقسام في الضفة والقطاع، ومن العمل على وقف انتهاكات الحريات العامة المتصاعدة من طرفي الصراع الداخلي في الساحة الفلسطينية فلن يكون الفلسطينيون على موعد قريب مع المصالحة، ومع إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على قاعدة التعددية والديمقراطية والمشاركة السياسية.

خاتمة

بعد هذا الاستعراض السريع لمشاريع التسوية وعلاقتها بالنظام السياسي الفلسطيني المأزوم نجد أن هناك تلازماً بين الاثنين، وأن مشاريع التسوية لم تجد لها طريقاً إلاَّ من خلال الثغرات التي فتحت في جسد ذلك النظام إثر كل محطات الضعف والتراجع الذي تعرَّض لها عبر مسيرته التي بدأت مع الإعلان عن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤م، ومن التحرير الكامل لفلسطين كل فلسطين إلى برنامج الحل المرحلي وصولاً إلى مشروع الدولتين، كان النظام السياسي الفلسطيني يتراجع متبنيَّاً طروحات ومشاريع، لا مكان لها عند الطرف الآخر (الكيان الصهيوني) مما كان يعطي إشارات واضحة على ضعف هذا النظام وإمكانية تقديمه لمزيد من التنازلات وهكذا..

ولم يكتف النظام السياسي الفلسطيني بالجري وراء مشاريع أقرب إلى الوهم منها إلى الحقيقة، بل قام بالتخلي عن أوراق قوته التي كان لابد من الاحتفاظ بها وتوظيفها في لعبة المساومات وأعني بها أوراق: المقاومة، والوحدة الوطنية، والالتحام بالبعد العربي والإسلامي الممانع، وهذا ما زاد من أزمته على الصعيد الوطني الداخلي، وعلى الصعيد الإقليمي، وحتى على الصعيد التفاوضي، وباتت حركة فتح التي قادت هذا النظام طوال عقوده الخمس عاجزة عن مهمة إعادة بنائها التنظيمي وتقف تائهة في تعريف نفسها بين حركة تحرر وطني أو حزب السلطة، كما أن حركة حماس في المقابل تظل غير قادرة على قيادة المشروع الوطني بسبب وجودها خارج مؤسسات صنع القرار في منظمة التحرير الفلسطينية إضافة إلى خلافاتها الإيديولوجية مع قوى اليسار.

ومع وجود الانقسام في الجسم الفلسطيني واستمراره تصبح الأمور أكثر صعوبة مما يستدعي البحث عن حل بديل يخرج الوضع الفلسطيني برمته من أزمته الراهنة.

وهذا الحل يتمثل في حل السلطة، أو تغيير وظيفتها، بحيث تصبح أداة لرعاية الشؤون اليومية في الأرض المحتلة، وإعادة الاعتبار لـ (منظمة التحرير الفلسطينية) بعد إصلاحها وإعادة بنائها برنامجاً، وإطاراً تمثيلياً، وإطاراً مؤسساتياً وفق رؤية استراتيجية تهدف إلى إعادة بناء الحركة الوطنية والمشروع الوطني التحرري دون استبعاد لأي فريق.

وهذا الخيار بحاجة إلى وفاق وطني، حول أسس ومبادئ العمل السياسي الفلسطيني، ففلسطين لا زالت تحت نير الاحتلال، وعلى الحوار الوطني أن يذهب إلى نهايته في حل التباينات والخلافات وصياغة مبادئ ملزمة للجميع دون استثناء.

إن وثيقة الوفاق الوطني، واتفاق مكة على أهميتها يصلحا أن يكونا وثيقتين في سياق هذا المشروع لكنهما لا يصلحان كبديل عن التوافق المنهجي والبرنامجي وبعيداً عن نهج المحاصصة والتقاسم الوظيفي الذي طفا على عقلية طرفي الصراع في الساحة (حركة فتح وحماس).

إن الوحدة الوطنية المستندة إلى برنامج سياسي وطني يرعى ويصون الثوابت الوطنية الفلسطينية هي الضمانة لسلامة العلاقات الوطنية بين القوى والفصائل وكافة شرائح وفئات المجتمع الفلسطيني، واستعادة الدور والوظيفة والمصداقية لحركة التحرر الوطني الفلسطيني، والالتفاف حول مشروع المقاومة بعد فشل كل مشاريع التسوية.

لقد جرت محاولات لوضع هذا الخيار موضع الاختبار العملي ويضمن ذلك الدعوات المستمرة إلى (الحوار) والمصالحة لكن عجز وشلل النظام السياسي الفلسطيني وتناقض رؤية الصراع المعبَّر عنه بتناقض مشروعي المقاومة والتسوية، وعمق الأزمة ومنها (أزمة الثقة) من ناحية، وحجم التدخلات الخارجية الرامية لتكريس الانقسام ورفض كل محاولات المصالحة والوفاق من ناحية أخرى حالا دون التقدم نحو الخيار..

بعد هذه القراءة في مشاريع الحل وفي النظام السياسي الفلسطيني خلص الباحث إلى النتائج التالية:

١- فشل كافة مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية، ويعود ذلك إلى افتقار هذه المشاريع إلى العدالة وإلى المرجعية التفاوضية المحددة وإلى الإرادة الجادة من الأطراف الدولية الراعية لهذه المشاريع وآخرها مشروع (حل الدولتين) إضافة وهذا هو الأهم إلى أن الكيان الصهيوني لم يكن في يوم من الأيام جاهزاً للتسوية ولو بحدها الأدنى.

٢- يعيش (النظام السياسي الفلسطيني) أزمة حادة في بنيته وبرنامجه ومؤسساته، وهذه الأزمة وإن كانت قديمة، إلاّ أن انخراط هذا النظام في مشاريع التسوية قد كشف عن مدى عمق هذه الأزمة، وما الانقسام الفلسطيني ما بين مشروعي المقاومة والتسوية العدمية إلا أحد تجلياتها.

٣- ستظل (السلطة) التي جاءت بها اتفاقات أوسلو وفق مقاييس ومعايير المصلحة («الإسرائيلية») عقبة في طريق أي برنامج وطني جاد في الساحة الفلسطينية، ومن غير الممكن أن تتعافى الحالة الفلسطينية عامة في ظل هذه السلطة رغم كل مظاهر التجميل التي تحاول أن تظهر بها، وعليه فإن الخطوة الأولى على طريق إصلاح (النظام السياسي الفلسطيني) يجب أن تبدأ بجل هذه (السلطة) أو تغيير وظيفتها بحيث تصبح أداة لرعاية المشروع الوطني التحرري وليس أداة أمنية لحماية المشروع الصهيوني.

٤- ضرورة إعادة بناء (م. ت. ف) على أسس وطنية ترعى وتصون الثوابت وتستعيد دورها النضالي التحرري وتضمن سلامة العلاقات الوطنية بين القوى والفصائل وكافة شرائح المجتمع الفلسطيني.

الهوامش

(١) وهي المتمثلة برفض وعد بلفور وقرار التقسيم، والتمسك بعروبة فلسطين التاريخية من النهر إلى البحر.

(٢) فيصل الحوراني: «**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورها حتى نهاية القرن العشرين، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية السياسية، خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين**». (غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، ٢٠٠٠م)، ص٦١.

(٣) أريك لورو، **فلسطيني بلا هوية، لقاءات مع صلاح خلف**، ترجمة نصير مروة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، بدون دار نشر.

(٤) خالد الحسن، **مقدمة كتاب قضية من السلام الشائك**، صحيفة الحياة ١٩٩٣/١/١٥.

(٥) خالد الحسن: مقدمة كتاب «**قضية السلام الشائك**»، مرجع سابق.

(٦) المصدر: وكالة أنباء «عمّون» ammonnews.net ٢٠١٠/٥/١.

(٧) أريك لورو، مرجع سابق، ص٢١٦.

(٨) المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، **البرنامج المرحلي ١٩٧٣-١٩٧٤م**، بيروت: شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، ط١ نيسان ٢٠٠٢م، ص٢٦.

(٩) أريك لورو، مرجع سابق، ص٢٢٢.

(١٠) فيصل حوراني: **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤**، مركز الأبحاث م. ت. ف، بيروت، ١٩٨٠م، ص١٩٥.

(١١) المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: البرنامج المرحلي (١٩٧٣-١٩٧٤)م، مرجع سابق، ص١٤.

(١٢) بلال الحسن: **علامات الطريق في التفاوض الفلسطيني ــ الإسرائيلي**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٨٤، خريف ٢٠١٠، ص١٨.

(١٣) جريدة النهار البيروتية ١٩٧٣/٧/٦.

(١٤) د. طلال ناجي ــ **أزمة النظام السياسي الفلسطيني**، دار الأمام للدراسة والنشر والوثيق، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م، ص١٨.

(15) أخيل: هي مؤخرة عقب التمثال وهي أضعف نقطة فيه.

(١٦) طلال ناجي، مرجع سابق، ص١٩.

(١٧) أسعد غانم، **دولة فلسطينية إسرائيلية ثنائية قومية نحو حل اتحادي للمسألة الفلسطينية ــ الإسرائيلية**، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، عدد ٤١ شتاء ٢٠٠٠، ص٤٨.

(١٨) تقرير واشنطن: **حلّ الدولتين يحقق الأمن لإسرائيل**، الكاتب الأمريكي ستيفن وولت، ترجمة: إيمان مصطفى عبد القادر.

www.souriaalghad.net.

(١٩) دراسة لمعهد بيغن ــ السادات: **٣ مقاربات إسرائيلية للتسوية مع الفلسطينيين**، إعداد: محمد خلف، الوطن، الكويت (١١-٢٠٠٩/٣/١٥م) وأعاد نشرها (www.alzaytouna.net).

(٢٠) المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الطريق الوعر، نظرة على المفاوضات الفلسطينية «الإسرائيلية» من مدريد إلى أوسلو، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ص٦٠.

(٢١) المصدر نفسه، ص١٩.

(٢٢) حسن نافعه وآخرون: **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٤٤٩.

(٢٣) أيمن يوسف: **النظام السياسي الفلسطيني** (١٩٩٦-٢٠٠٦)م (بيروت ــ مجلة المستقبل العربي ــ العدد ٣٣٤ ك، ٢٠٠٦م، ص٤٢).

(٢٤) المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية ــ خمس سنوات على اتفاق أوسلو، بيروت، شركة دار التقدم العربي، ط١، ١٩٩٩م، ص٨٧.

(٢٥) كمال الخالدي، **فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين**، مقالة في كتاب مشروع رؤية سياسية فلسطينية جديدة، بيروت، منشورات أجراس العودة، ٢٠٠٨م، ص٦٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص٦٦.

(٢٧) إدوارد سعيد، **الحقيقة والمصالحة**، مشروع رؤية سياسة فلسطينية جديدة، مرجع سابق، ص٩٢.

(٢٨) أسعد غانم، **دولة فلسطينية ــ إسرائيلية ثنائية القومية ــ نحو حل اتحادي** للمسألة **الفلسطينية الإسرائيلية**، مصدر سابق، ص١٥.

(٢٩) آري شافيط: **مقابلة مع عزمي بشارة** «سجال حول فكرة الدولة ثنائية القومية»، كما أن المقابلة نشرت في هاآرتس في ١٩٩٨/٥/٢٩م والنص المنشور مأخوذ

عن مجلة الدراسات الفلسطينية «بيروت» العدد ٣٤ صيف ١٩٩٨م، ص١٤٣-١٥٩.

(٣٠) «ناثان جي براون». **زوال حل الدولتين**، تقرير أعدته «مؤسسة كارينفي للسلام الدولي»، الحقائق ٢٠٠٨/٦/٢، ص٢٥٠.

(٣١) د. حسن نافعة وآخرون، **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص٦٤-٦٥.

(٣٢) سمر بهلوان، محمد حبيب صالح، **تاريخ القضية الفلسطينية**، منشورات جامعة دمشق، ط٢، ٢٠٠٣، ص٤٠٤.

(٣٣) المرجع نفسه، ص٤٠٢.

(٣٤) حسن نافعة وآخرون، مرجع سابق، ص٦٦، ٦٧.

(٣٥) محمود عباس: **طريق أوسلو**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، ١٩٩٥م، ص٢٦-٢٧.

* الشخصيات المقرَّبة من الراحل ياسر عرفات.

(٣٦) حسين السيد حسين ــ محمد حسون: **القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني**، منشورات جامعة دمشق، (٢٠١٠-٢٠١١)م، ص٢٨٤.

(37) White house, "President Discusses Middle East peace with prime Minster Sharon", (http:www.whitehouse.gove/neas/releases/2003 july 2003.

(٣٨) إذاعة لندن ٢٠٠٦/١/٢٨، **وكالة الأنباء الفرنسية ٢٠٠٦/٢/٢٧م**، الجزيرة نت ٢٠٠٦/١/٢٧م.

(٣٩) علي الحرباوي: **فلسطين والرحلة الجديدة**، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٦م، ص١٦.

(٤٠) عبد الإله بلقزيز: **حماسة وفتح والرسالة لعبة الأخطار القاتلة.**، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦م، ص٢٤.

(41) Steven Erlanger, "U.S. and Israelis are said to talk of Hamas Ouster", in the New York Times newspaper, 14/2/2006, in:

http://www.nytimes.com/14/02/2006/international/middleeast/14mideast.html? hp andex 1139979600 and partner = homepage.

(42) Normun Podhoretz, World war: How it started, what it means, and why we have to win, commentary September 204.

(٤٣) خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة (حماس) مداخلة في حلقة نقاش بعنوان: **ازدواجية لنظام السياسي**، مركز دراسات الغد العربي، دمشق، ط١، ٢٠٠٦م، ص٩٠.

(٤٤) خالد مشعل، المصدر نفسه، ص١٠٦.

(45) The Washington times, December, 20-2006.

(٤٦) جميل هلال: «**بعد الحرب، فلسطين بحاجة غلى بنية سياسية جديدة**»، (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٧ شتاء ٢٠٠٩، ص٤٢-٤٣).

(٤٧) د. محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٩م** (تحرير) د. محسن محمد صالح، الناشر (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، بيروت، ط١، حزيران/ يونيو ٢٠١٠م، ص٣٥.

المصادر والمراجع المعتمدة

١. إذاعة لندن ٢٠٠٦/١/٢٨، وكالة الأنباء الفرنسية ٢٠٠٦/٢/٢٧م، الجزيرة نت ٢٠٠٦/١/٢٧م.

٢. آري شافيط: مقابلة مع عزمي بشارة «سجال حول فكرة الدولة ثنائية القومية»، كما أن المقابلة نشرت في هاآرتس في ١٩٩٨/٥/٢٩م والنص المنشور مأخوذ عن مجلة الدراسات الفلسطينية «بيروت» العدد ٣٤ صيف ١٩٩٨م.

٣. أريك لورو، فلسطيني بلا هوية، لقاءات مع صلاح خلف، ترجمة نصير مروة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، بدون دار نشر.

٤. أسعد غانم مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد ٤١، شتاء ٢٠٠٠.

٥. أسعد غانم، دولة فلسطينية إسرائيلية ثنائية قومية نحو حل اتحادي للمسألة الفلسطينية، مقالة في كتاب مشروع رؤية سياسية فلسطينية جديدة، بيروت، منشورات أجراس العودة، ٢٠٠٨م.

٦. أيمن يوسف: النظام السياسي الفلسطيني (١٩٩٦-٢٠٠٦)م (بيروت ــ مجلة المستقبل العربي ــ العدد ٣٣٤ ك، ٢٠٠٦م).

٧. بلال الحسن: علامات الطريق في التفاوض الفلسطيني ــ الإسرائيلي، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٨٤، خريف ٢٠١٠.

٨. تقرير واشنطن: حلّ الدولتين يحقق الأمن لإسرائيل، الكاتب الأمريكي ستيفن وولت، ترجمة: إيمان مصطفى عبد القادر.

٩. جريدة النهار البيروتية ١٩٧٣/٧/٦.

١٠. جميل هلال: بعد الحرب، فلسطين بحاجة غلى بنية سياسية جديدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٧ شتاء ٢٠٠٩.

١١. حسن نافعه وآخرون: المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م.

١٢. حسين السيد حسين ــ محمد حسون: القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، منشورات جامعة دمشق، (٢٠١٠-٢٠١١)م.

١٣. خالد الحسن: مقدم كتاب «قضية السلام الشائك»، صحيفة الحياة، ١٩٩٣/١/١٥.

١٤. خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة (حماس) مداخلة في حلقة نقاش بعنوان: ازدواجية لنظام السياسي، مركز دراسات الغد العربي، دمشق، ط١، ٢٠٠٦م.

١٥. دراسة لمعهد بيغن ــ السادات: ٣ مقاربات إسرائيلية للتسوية مع الفلسطينيين، إعداد: محمد خلف، الوطن، الكويت (١١-٢٠٠٩/٣/١٥م) وأعاد نشرها (www.alzaytouna.net).

١٦. طلال ناجي ــ أزمة النظام السياسي الفلسطيني، دار الأمام للدراسة والنشر والوثيق، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م.

١٧. عبد الإله بلقزيز: حماسة وفتح والرسالة لعبة الأخطار القاتلة.، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦م.

١٨. علي الحرباوي: فلسطين والرحلة الجديدة، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٦م.

١٩. فيصل الحوراني: «نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورها حتى نهاية القرن العشرين، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية السياسية، خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين». (غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، ٢٠٠٠م).

٢٠. فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤، مركز الأبحاث م. ت. ف، بيروت، ١٩٨٠م.

٢١. كمال الخالدي، فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين، مقالة في كتاب مشروع رؤية سياسية فلسطينية جديدة، بيروت، منشورات أجراس العودة، ٢٠٠٨م.

٢٢. محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٩م (تحرير) د. محسن محمد صالح، الناشر (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، بيروت، ط١، حزيران/ يونيو ٢٠١٠م.

٢٣. محمود عباس: طريق أوسلو، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، ١٩٩٥م.

٢٤. المصدر: وكالة أنباء «عمّون» ammonnews.net ٢٠١٠/٥/١.

٢٥. المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية ــ خمس سنوات على اتفاق أوسلو، بيروت، شركة دار التقدم العربي، ط١، ١٩٩٩م.

٢٦. المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: البرنامج المرحلي (١٩٧٣-١٩٧٤)م، صراع ــ وحدة في المقاومة الفلسطينية، الدار الوطنية الجديدة، دمشق، ط١، نيسان ٢٠٠٢م.

٢٧. المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، البرنامج المرحلي ١٩٧٣-١٩٧٤م، بيروت: شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، ط١ نيسان ٢٠٠٢م.

٢٨. المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الطريق الوعر، نظرة على المفاوضات الفلسطينية «الإسرائيلية» من مدريد إلى أوسلو، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٢٩. ناثان جي براون». زوال حل الدولتين، تقرير أعدته «مؤسسة كارينفي للسلام الدولي»، الحقائق ٢٠٠٨/٦/٢.

1. White house, "President Discusses Middle East peace with prime Minster Sharon", (http:www.whitehouse.gove/neas/releases/2003 july 2003.
2. Steven Erlanger, "U.S. and Israelis are said to talk of Hamas Ouster", in the New York Times newspaper, 14/2/2006, in:
3. Normun Podhoretz, World war: How it started, what it means, and why we have to win, commentary September 204.
4. The Washington times, December, 20-2006.
5. www.souriaalghad.net.
6. http://www.nytimes.com/14/02/2006/international/middleeast/14mideast. html? hp andex 1139979600 and partner = homepage.